تعد الجزائر من البلدان المركزية في افريقيا وهي أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة. تشهد البلاد احتجاجات شعبية منذ سنوات، وهو الأمر الذي جعلها من البلدان التي لا تتمتع بنسبة عالية من الاستقرار السياسي.

الجزائر بلد غني بالموارد الطبيعية والبشرية. غير أنها ما تزال تعتمد بشكل رئيسي على صادرات مصادر الطاقة من الغاز والنفط. ولم تفلح جهود تنويع مصادر الدخل التي بُذلت في السنوات الماضية في تقليص اعتماد البلاد على استيراد السلع الغذائية الاستهلاكية بشكل كبير.

و لتسليط الضوء على المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية الجزائر ية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات،  من خلال تشجيع المنتوج الوطني والنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره باعتباره قطاعا مكملا لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يتطلّب اعتماد سياسة اقتصادية يتم استخدام اجراءاتها المختلفة سواء الظرفية أو الهيكلية أو كليهما في تنمية القطاعات الاقتصادية عامة و القطاع الصناعي على وجه الخصوص نتيجة التفاعل بين توظيف الأموال مع عملية الانتاج وما يترتّب عليها من زيادة التشغيل وزيادة الوعاء الضريبي..الخ، وفي هذا الاطار فقد ركّزت هذه الدراسة على موضوع تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية قامت بجهود كبيرة في سبيل تطوير المنتوج الوطني الصناعي، إلا أنّ النتائج المحقّقة لم ترقى الى المستوى المطلوب.  
وعليه يجب على الحكومة السعي نحو تطوير الانتاج المحلؤ في كل المجالات ودعم الشباب من خلال القروض الحلال وتسهيل المعاملات الحكومية ووقوف كل من المجلس والهيئات والمنظمات معا للنهوض بالاقتصاد .